

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٧٠ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة) حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وفي القرار ذاته، طلب المجلس إلي تقديم تقرير مؤقت، في غضون ثلاثة أشهر من اتخاذ ذلك القرار، عن تطور الحالة وعن حجم البعثة ومفهوم العملية، مع تضمينه مزيداً من التفاصيل بشأن الخيارات التي وردت في تقرير المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/827) فيما يتعلق بإمكانية تخفيض عدد موظفي البعثة، بمن فيهم الأفراد المدنيون والإداريون. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ إصدار تقريره السابق.

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - يؤسفني أن أفيد باستمرار حالة عدم الاتفاق، التي أشرت إليها في تقريره السابق حول ما يمكن عمله للتغلب على الخلاف المستحکم القائم بين الطرفين وتمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير مصيره.

ثالثاً - التطورات في الميدان

ألف - أنشطة العنصر العسكري

٣ - في بداية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٢٠٣ مراقبين عسكريين، وكتبة إداريين ووحدة طبية تتألف من ٢٠ فرداً، مقابل القوام المأذون به ٢٣٠ فرداً (انظر المرفق الأول). وواصلت البعثة، تحت قيادة اللواء جيورجي ساراز (هنغاريا)، رصد وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، الذي بدأ سريانه منذ ٦ أيلول/

سبتمبر ١٩٩١. وظل الهدوء محيما على المنطقة الواقعة في نطاق مسؤولية البعثة، ولم يكن في الميدان ما يدل على اعتزام أي من الجانبين استئناف أعمال القتال في المستقبل القريب.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بـ ١٠٤٦ دورة برية و ٨٩ دورة جوية لزيارة وتفقد الوحدات التي يتجاوز حجمها حجم السرية في الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو، وفقا للاتفاق العسكري رقم ١ الذي أبرم بين الجيش الملكي المغربي والبعثة من جهة، وبين القوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو والبعثة من جهة أخرى. وواصل الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية التابعة لجبهة البوليساريو الاضطلاع بأنشطة الصيانة والتدريب الاعتيادية.

٥ - وكما أفيد سابقا، استمرت جبهة البوليساريو في فرض قيود على حرية تنقل البعثة برا وجوا في مناطق الإقليم الواقعة شرقي الجدار الرملي، بطريقة لا تتماشى مع الاتفاق العسكري رقم ١. ومع أن هذه القيود لا تؤثر تأثيرا كبيرا في قدرة البعثة على رصد الحالة في تلك المناطق، فمن شأن إزالتها أن تزيد من تيسير أنشطة الدوريات التي تقوم بها البعثة برا وجوا. وقد طلبت البعثة من جديد إلى جبهة البوليساريو في الآونة الأخيرة إزالة هذه القيود.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت البعثة وجود وحدة تابعة لجبهة البوليساريو يقل حجمها عن حجم سرية في "القلعة الإسبانية"، التي تقع داخل المنطقة المحظورة شرقي الجدار الرملي. ورغم أن جبهة البوليساريو أوضحت بعد وقوع الفعل بأن الوحدة نشرت لمنع تنقل المهاجرين غير الشرعيين والمهربين، فإن البعثة أبلغتها بأن رباط الوحدة في هذا الموقع، إن استمر فيه، سيشكل انتهاكا للاتفاق العسكري رقم ١ الذي ينص، في جملة أمور، على حظر تعزيز القدرات التكتيكية وإعادة نشر أو نقل الجنود في المناطق المحظورة.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، انتهى إلى علم البعثة أن الجيش الملكي المغربي يتخذ خطوات لتعزيز قدرته على الرصد باستخدام الرادار على امتداد الجدار الرملي، مؤكدا حاجته إلى تحسين قدرته على تعقب حركات المهاجرين غير الشرعيين والمهربين في الإقليم. ولفتت البعثة انتباه السلطات المغربية إلى أن تعزيز المعدات من الناحية التكتيكية أمر ممنوع في المناطق المحظورة، أي داخل المساحة التي تمتد ٣٠ كيلومترا من الجدار الرملي، وإلى أن ذلك سيشكل انتهاكا للاتفاق، إن استمر فيه.

٨ - ولئن كانت التطورات المشار إليها في الفقرتين ٦ و ٧ تشكل، كما يبدو لأول وهلة، انتهاكات للاتفاق العسكري رقم ١، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الطرفين أبلغا البعثة بأن ما حدا بهما إلى ذلك شاغل واحد هو تنامي ظاهري المهجرة غير الشرعية والتهرب. وفي ضوء هذا الاهتمام المشترك على ما يبدو، تجري البعثة اتصالات مع الطرفين حتى لا تصبح

الإجراءات التي يتخذها لوقف تدفق المهاجرين وأنشطة المهريين مصدرا محتملا للتصادم بينهما بل، على النقيض من ذلك، مجالاً للتعاون يمكن أن يساعد على تعزيز الاستقرار في منطقة عمليات البعثة.

٩ - وتواصل البعثة التعاون مع الطرفين فيما يتعلق بوضع العلامات على الألغام والذخائر غير المنفجرة وتدميرها. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اكتشفت البعثة ٢٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة ووضعت علامات عليها، وتمت مراقبة عملية واحدة لتدمير الألغام والذخائر.

١٠ - وكما جاء في تقارير السابقة، أنشأت البعثة، بالتعاون مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، نظاماً خاصاً بها لإدارة المعلومات الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن المقرر أن يقوم وفد من المركز بزيارة البعثة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥ لتدريب موظفيها الذين سيديرون النظام. وتعتزم البعثة إنشاء قسم عسكري - مدني مشترك لتنسيق نظام إدارة المعلومات وإدارته، في حدود الموارد المتاحة.

باء - أسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين والأشخاص المجهولي المصير

١١ - أعلنت جبهة البوليساريو في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الإفراج عن أسرى حرب مغربيين كانا في وضع صحي خطير، وأعيدا بعد ذلك إلى المغرب تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. ولا تزال جبهة البوليساريو تحتجز ٤١٠ من أسرى الحرب المغاربة الذين ظل بعضهم رهن الاحتجاز سنوات عديدة. وما زالت لجنة الصليب الأحمر الدولية تتابع مسألة الأشخاص الذين يجهل مصيرهم حتى الآن في إطار الصراع.

جيم - الهجرة غير الشرعية

١٢ - تزايدت التقارير بشأن عمليات تهريب المهاجرين عبر الصحراء الغربية بشكل كبير في العامين الماضيين. وعلاوة على الاتصالات المشار إليها في الفقرة ٨، طلب الطرفان إلى البعثة زيادة دورياتها في المناطق التي يعرف بأن المهاجرين وجماعات المهريين يستخدمونها. ويدرك الطرفان ظروف الشدة التي تعمل في ظلها البعثة بسبب القيود التي تفرضها ولايتها ونقص الموارد اللازمة للاضطلاع بهذا النشاط.

١٣ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت منظمة الهجرة الدولية أن عملية إعادة ٢٣ مهاجراً عثر عليهم قرب ميحك (انظر S/2004/827، الفقرتين ١٥ و ١٦) قد تمت بنجاح، وأن هؤلاء المهاجرون قد عادوا إلى ديارهم في بنغلاديش والهند. أما فيما يتعلق بالمهاجرين، الذين يبلغ عددهم ٢١ مهاجراً والذين عثر عليهم قرب تيفاريتي، فقد أبلغت

جبهة البوليساريو البعثة بأن ٢٠ مهاجرا باكستانيا قد أفرج عنهم، بناء على طلبهم، في ٩ كانون الثاني/يناير، واقتيدوا إلى الحدود مع موريتانيا. ولا تزال جبهة البوليساريو تؤوي في تفاريتي المهاجر المتبقي، وهو من أصل بنغلاديشي، ويجري النظر في ترتيبات إعادته إلى وطنه.

١٤ - ورغم أن تجربة عملية الإعادة الأولى كانت إيجابية، فإن الحقيقة تبقى أن قدرة البعثة على المساعدة في هذا المجال محدودة. لكن تنامي ظاهرة المهاجرين الذين يمرون عبر منطقة عمليات البعثة قد يقتضي من الوكالات الإنسانية أن تشرع، بالتعاون مع البعثة والطرفين، في وضع نهج منسق للتصدي للحالات المحتملة لظهور مثل هؤلاء المهاجرين في المستقبل. وفي الوقت ذاته، ستسعى البعثة إلى تقديم دعم لوجستي لعمليات الإعادة إلى الوطن على أساس إنساني وورثنا بتوافر الموارد، ما دام ذلك لا يخل بأدائها لولايتها الرئيسية.

دال - اللاجئون من الصحراء الغربية

١٥ - يضطلع برنامج الأغذية العالمي ببرنامج لإغاثة وإنقاذ اللاجئين من الصحراء الغربية بميزانية تقدر بنحو ٤٠ مليون دولار على مدى فترة سنتين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويعمل البرنامج أيضا في الوقت الراهن على زيادة قدرته في مجالي الرصد واللوجستيات بتعيين مزيد من الموظفين وبناء مرفق إضافي للتخزين في تندوف. ومنح الاتحاد الأوروبي مبلغا قدره ٥,٥ ملايين يورو لبرنامج الأغذية العالمي لتخصيصه لهذا البرنامج، لكن اللاجئين قد يبدأون في مواجهة نقص شديد في الأغذية بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ ما لم توفر إمدادات إضافية.

هاء - تدابير بناء الثقة

١٦ - من الجدير بالذكر أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثلي الخاص للصحراء الغربية يشجعان الطرفين على تنفيذ تدابير لبناء الثقة تهدف إلى تيسير الاتصالات الشخصية بين اللاجئين في مخيمات منطقة تندوف وأقاربهم في الإقليم.

١٧ - ويسرني أن أفيد بأن الطرفين، والجزائر باعتبارها بلد اللجوء، قاموا بتقييم إيجابي للمرحلة الأولى من برنامج تدابير بناء الثقة الذي جرى تنفيذه في الفترة الممتدة بين آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠٠٤. وفي ضوء النتائج الإيجابية للمرحلة الأولى من هذا البرنامج الهام، أعرب الطرفان عن تأييدهما لمواصلة برنامج تبادل الزيارات الأسرية والخدمة الهاتفية في إطار الترتيبات القائمة. ووفقا لذلك، استأنفت المفوضية والبعثة المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر واضطلعنا به حتى نهاية عام ٢٠٠٤. وخلال هذه الفترة، شارك ٢٧٠ شخصا في البرنامج، من بينهم ١٣٧ (٣٢ أسرة) من مخيمات اللاجئين بمنطقة تندوف في

الجزائر و ١٣٣ (٤١ أسرة) من مدن لعيون والداخلة وسمارة الواقعة في الإقليم. وقد استفاد من البرنامج منذ بدايته في آذار/مارس ٢٠٠٤ ما مجموعه ١٤٧٦ شخصا، من بينهم ٧٥٤ (٤٧٣ أسرة) من مخيمات اللاجئين و ٧٢٢ (٢٣٧ أسرة) من الإقليم.

١٨ - وفي الوقت ذاته، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للطرفين، فضلا عن الجزائر، مشروع خطة عمل منقحة لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تدابير بناء الثقة في مستهل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وذلك بالتشاور مع ممثلي الخاص. وأعرب الطرفان بالإضافة إلى الجزائر، عن الموافقة المبدئية على مشروع خطة العمل، وقدمت تعليقاتها عليها خطيا. وقد أعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثلي الخاص تنقيحا إضافيا للخطة يتناول تعليقاتها، وقدمها للجهات المعنية كافة للموافقة النهائية عليها. وفي غضون ذلك، اتفقت المفوضية وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على سلسلة من الجهود المشتركة ترمي إلى تنفيذ البرنامج الذي يُتوقع أن يُستأنف في آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٩ - ويجدر بالإشارة أن دعم البعثة لبرنامج تبادل الزيارات العائلية يشمل إيفاد ضباط من الشرطة المدنية يرافقون المشاركين في البرنامج على رحلات الأمم المتحدة إلى الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف، ذهابا وإيابا، ويتولون رصد وتيسير إجراءات المطارات عند نقاط الوصول والمغادرة. وأوفدت البعثة ضابطين إضافيين من الشرطة المدنية في كانون الأول/ديسمبر لهذا الغرض، ومن المتوقع إيفاد اثنين آخرين عندما يستأنف برنامج الزيارات العائلية في وقت لاحق من هذا العام، بحيث سيصل مجموعهم إلى ثمانية ضباط.

٢٠ - وفيما يتعلق بتمويل المرحلة الثانية من برنامج تدابير بناء الثقة، قررت المفوضية والبعثة عقد مؤتمر للمانحين بجنيف في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥، استجابة لقرار مجلس الأمن ١٥٧٠ (٢٠٠٤) الذي دعا المجلس فيه الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم تبرعات لتمويل تدابير بناء الثقة، وبخاصة تبادل الزيارات الأسرية. وتقوم المفوضية والبعثة على نحو مشترك بإعداد مقترح ميزانية لتقديمه إلى المؤتمر، تقوم المفوضية في إطاره بتنفيذ الأنشطة المرتبطة بولايتها الأساسية، بينما تتولى البعثة تقديم الخدمات الإدارية التكميلية وبعض أشكال الدعم اللوجستي. ورغم أن مجموع احتياجات الميزانية اللازمة لتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج تدابير بناء الثقة قدر أوليا بما قيمته ٣,٤ ملايين دولار، فإن مستوى مساهمة كل من البعثة والمفوضية في البرنامج سيتوقف في نهاية المطاف على مدى سخاء المانحين. أما تكلفة الأنشطة التي ستنفذها البعثة في إطار المرحلة الثانية من البرنامج فمن المتوقع أن تبلغ في هذه المرحلة ١,٢ مليون دولار تقريبا، وأمل أن تجري تغطية هذا المبلغ بكامله من التبرعات.

واو - الاتحاد الأفريقي

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل وفد مراقبي الاتحاد الأفريقي تقديم دعمه القيم إلى البعثة وتعاونه معها بقيادة كبير الممثلين، السفير بيلما تاديسي (إثيوبيا). وأود أن أعرب مجدداً عن امتناني الصادق للاتحاد الأفريقي على مساهمته.

رابعا - حجم البعثة ومفهوم العملية

٢٢ - قدمت في تقريرتي السابق وصفاً للمفهوم العسكري لعمليات البعثة والمهام المنبثقة عنه، (S/2004/827، الفقرات ٣٢-٣٦). ويظل هذا الوصف دون تغيير، شأنه في ذلك شأن تقييمي للاحتياجات الحالية. وقدمت في الفقرات اللاحقة خيارين بشأن قوام العنصر العسكري للبعثة لكي ينظر فيهما مجلس الأمن. والخيار الأول الذي ما زلت أؤيده، يتمثل في الإبقاء على الحجم الراهن للعنصر العسكري. (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧). وإذ أكدت رأيي بأن أي تخفيض في قوام العنصر العسكري ينبغي ألا يأتي على حساب قدرة ومصداقية الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها السياسي والتنفيذي، فإنني قدمت أيضاً خياراً ثانياً لتخفيض القوام العسكري الحالي للبعثة بنسبة ١٦ في المائة - إذا قرر المجلس تخفيض حجم البعثة (المرجع نفسه، الفقرات ٣٨-٤٠). وقد سررت بقرار المجلس عدم الأخذ بهذا الخيار. وبالفعل، فإن آخر تقييم أجريته للحالة في الميدان يؤيد ذلك الاختيار.

٢٣ - وبينما تتركز أنشطة البعثة في مجال رصد وقف إطلاق النار بصورة رئيسية على التحقق من عدم دخول الأفراد العسكريين التابعين للطرفين إلى القطاع العازل البالغ عرضه خمسة كيلومترات والواقع بمحاذاة الجانب الشرقي من الجدار الرملي البالغ طوله ١٨٠٠ كيلومتر، يتولى المراقبون العسكريون مهام الرصد وإجراء أنشطة المراقبة في جزء شاسع من الإقليم، تقدر مساحته بنحو ٢٦٦٠٠٠ كلم مربع. ويضطلع المراقبون العسكريون على نحو خاص بدور أساسي في تأكيد حالة قوات الطرفين في مجموع أنحاء الإقليم، والتحقق من الامتثال، ورصد المناورات العسكرية التي يجريها الطرفان، وتدمير الألغام والذخائر غير المنفجرة، علاوة على إثبات الوجود العام للأمم المتحدة.

٢٤ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق، يجري يوميا الاضطلاع بما يتراوح بين دوريتين وثلاث دوريات برية للاستطلاع انطلاقاً من مواقع الأفرقة التسعة التي أنشأها البعثة والتي يتألف كل واحد منها من ١٤ إلى ١٩ ضابطاً والمنتشرة على كلا جانبي الجدار الرملي، وقد تستغرق تلك الدوريات ما يتراوح بين ثلاث وثمان ساعات، وذلك يتوقف على مدى المسافة المقطوعة ووعورة الأرضية الصحراوية. ويشارك في كل دورية عدد لا يقل عن أربعة

مراقبين عسكريين مستقلون مركبتين اثنتين. ورغم أنه من المفترض أن يكون القوام الكلي لكل موقع من مواقع الأفرقة على نحو ما ذكر آنفا، فإن عددهم الحقيقي يتراوح عادة ما بين ١٠ ضباط و ١٤ ضابطا، وذلك راجع لأسباب مختلفة من بينها عمليات التناوب والتدريب والإجازات. وكنتيجة لذلك، كلما أجريت دوريتان اثنتان في وقت واحد، يغدو عدد المراقبين العسكريين الموجودين في مواقع الأفرقة ضئيلا، ويصبح بالتالي قريبا من الحد الأدنى المطلوب لأداء مسؤولياتهم الأساسية. ويقوم عدد قليل إضافي من المراقبين العسكريين بعمليات استطلاع جوية كما يضطلعون بمهام الموظفين. وإضافة إلى ذلك، يُعتبر كل من المغرب وجبهة بوليساريو أن البعثة بحاجة إلى تعزيز لزيادة قدراتها على أداء ولايتها ومواجهة التحديات الناشئة في الميدان. وهذه الأسباب لا تزال مقتنعا بأن أي تخفيض في حجم العنصر العسكري للبعثة سيكون له تأثير سلبي على التنفيذ الفعال لولايتها.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٢٥ - يؤسفني أن أبلغ المجلس، على نحو ما ورد في تقريرى السابق، باستمرار عدم اتفاق الطرفين بشأن سبل التغلب على الخلاف المستحکم القائم بينهما فيما يخص خطة السلام المتعلقة بتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وأظل على استعداد لمساعدة الطرفين على إيجاد حل للمأزق الحالي، وإحراز تقدم للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لديهما.

٢٦ - ورغم الإجراءات الأخيرة التي قام بها الطرفان المشار إليها في الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه والتي - إن استمرت - شكلت انتهاكا للاتفاق العسكري رقم ١، فإن الطرفين ما زالا يحترمان وقف إطلاق النار الذي أصبح نافذا في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، كما تواصل البعثة رصده في حدود قدراتها. ومع ذلك، لا ينبغي الاستهانة بالحوادث الواقعة في منطقة عمليات البعثة، حتى وإن لم تزل محدودة ومعزولة. وفي هذا الصدد، تزيد البعثة من جهودها من أجل معالجة مصادر الاحتكاك المحتملة بين الطرفين، ويسرنى أن أفيد بأنهما اتفقا من حيث المبدأ على إبلاغ البعثة بتفصيل بإجراءاتهما المقترحة لمواجهة زيادة الهجرة غير الشرعية والتهديب عبر الإقليم. كما أشارا إلى استعدادهما للتعاون مع البعثة للتقليص من أي احتكاك ممكن من شأنه أن يسفر عن اتخاذ الطرفين لإجراءات فيما يتعلق بالظاهرتين المتناميتين المذكورتين.

٢٧ - على أنني أظل قلقا من احتمال تدهور الحالة في الصحراء الغربية إذا لم يتم الخروج من المأزق السياسي المتواصل منذ مدة طويلة. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الطرفين أكدا للبعثة مجددا رغبتهما القوية في زيادة قوام البعثة وتعزيز قدرتها على إجراء الدوريات والرد على ما يقع من حوادث. وسأواصل بحث هذه المسألة في ضوء الحالة السائدة في الميدان.

- ٢٨ - وأجرت البعثة استعراضا شاملا لهيكل عنصرها الإداري وسائر عناصرها المدنية. وأتوقع أن يكون بوسعي الإفادة بنتائج هذا الاستعراض في تقريرى المقبل إلى المجلس.
- ٢٩ - وكما يدرك مجلس الأمن، فقد ازدادت الأنشطة العامة للبعثة في الميدان في الفترة الأخيرة نتيجة لبرنامج تدابير بناء الثقة المشار إليه في الفقرات من ١٦ إلى ٢٠ أعلاه، وهو البرنامج الذي شجعه المجلس. على أن تواصل هذا البرنامج الإنساني المهم سيتطلب تبرعات سخية من الأوساط المانحة. وفي هذا الصدد، أود أن أنضم للمفوضية في حث البلدان المانحة مجددا على توفير التمويل الضروري لمواصلة هذا البرنامج الحيوي الذي يتطلب، على نحو ما ذكر في التقارير السابقة، جهدا كبيرا في ميدان اللوجستيات والرصد والشؤون الإدارية.
- ٣٠ - وفي الوقت ذاته، أناشد من جديد جبهة بوليساريو أن تقوم، امتثالا للقانون الإنساني الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية، بإطلاق سراح جميع أسرى الحرب المغاربة الذين ما زالت تحتجزهم، كما أناشد المغرب وجبهة البوليساريو معا مواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين بسبب الصراع.
- ٣١ - وأود، ختاماً، أن أعرب عن تقديري الخالص لممثلي الخاص ولجميع أفراد البعثة رجالا ونساء، على مواصلة عملهم بلا كلل من أجل أداء الولاية المسندة للبعثة من قبل مجلس الأمن.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية: المساهمات في
٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

المجموع	الشرطة المدنية ^(ب)	القوات ^(أ)	المراقبون العسكريون ^(أ)	البلد
٢٥			٢٥	الاتحاد الروسي
١			١	الأرجنتين
٨			٨	أوروغواي
٤			٤	أيرلندا
٥			٥	إيطاليا
٧			٧	باكستان
٨			٨	بنغلاديش
١			١	بولندا
٢٠		٢٠		جمهورية كوريا
٢			٢	سري لانكا
٧	٢		٥	السلفادور
١٩			١٩	الصين
١٧		٧	١٠	غانا
٥			٥	غينيا
٢٥			٢٥	فرنسا
٢			٢	كرواتيا
١٠			١٠	كينيا
١٤			١٤	ماليزيا
٢٣	٤		١٩	مصر
٣			٣	منغوليا
٢			٢	النمسا
٨			٨	نيجيريا
١٢			١٢	هندوراس
٧			٧	هنغاريا
١			١	اليونان
٢٣٦	٦	٢٧	٢٠٣	المجموع

(أ) القوام المأذون به ٢٣٠ فردا.

(ب) القوام المأذون به ٨١ فردا.

